ملخص وقائع ورشة العمل الأولى:

مسيرة التكامل الاقتصادى العربى من الماضى إلى المستقبل

عقـدت ورشة العمل الأولى فى برنامج الموسـم الثقافى للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية يـوم السبـت الموافـق 27 / 10/ 2018 ، بيـن الساعة السادسـة و الثامنة مسـاء، وكان المتحدث الرئيسـى فيها الدكتور تامـر العانى / مدير إدارة العلاقات الاقتصاديـة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، حول موضوع :

«**مسيرة التكامل الاقتصادى العربى من الماضى إلى المستقبل**»

وقد بدأت ورشة العمل بمحاضرة من المتحدث الرئيسى استغرقت حوالى 40 دقيقة ، وتناولت النقاط التالية بإيجاز:

أولا: الخصائص العامة للتكامل الاقتصادي العربي

• الإمكانيات • المؤسسات • التمويل

ثانياً : المعوقات التي تواجه التكامل الاقتصادي العربي

• المدخل التجاري • المدخل الإنتاجي • مدخل البنية الأساسية

ثالثاً : التكامل الاقتصادي العربي والأمن القومي العربي

• الأمن القومي العربي. • الأمن الغذائي • الأمن المائي • الأمن الإنساني

رابعاً : الآفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي.

ألقت المحاضرة أضواء أساسية على عدد من القضايا ، أهمها :

أولا :إن محـاولات التكامل الاقتصادى العربى استغرقت قرابة ثلاثة أرباع القرن، منذ إنشاء جامعـة الـدول العربية عام 1945 حتى الآن . وقد قامت تجربـة التكامل فى إطار «**العمل العربى المشتـرك**»، بصفـة أساسية،انطلاقـا مـن «**المدخـل التجـارى**» أى تعزيز المبـادلات التجارية البينيـة، حيث وصلـت ذروة هذا المدخل إلى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اعتباراً من عام 2000 ، وامتدت الفترة الإنتقالية الخاصة بها لمدة خمس سنوات (2000 – 2005) .

ورغم طول المدة الزمنية، وتعدد المحاولات، فإن نسبة التجارة البينية إلى إجمالى التجارة الخارجية للدول العربية لم تزد عن 10% تقريبًا، مع هوامش بالزيادة الطفيفة أو النقص خلال بعض السنوات .

وقـد بذلت عدة محـاولات طموحة لتطويـر المدخل التجـارى، حيث تضمنت قـرارات القمة الاقتصاديـة والاجتماعيـة التنموية فـى الكويت مطلـع 2009 –مثلاً– الانتهاء مـن إقامة منطقة

التجارة الحرة العربية الكبرى عام 2010، وإقامة «**الاتحاد الجمركى العربى**» بحلول عام 2015، والسوق العربية المشتركة فى 2020 .

ورغـم ذلك شهدت مسيرة التبادل التجارى البيني نوعًا من التباطؤ، وتعثرت نسبيًا بعض القضايا مثـل «**قواعـد المنشـأ**» و«**إزالـة الحواجز غير التجارية**»؛ هـذا بينما تم الاقتراب مـن إنهاء «**القانون الجمركى العربى الموحد**» ، وإن كان النقاش ما زال يدور حول موضوع «**التعريفة الجمركية**».

ثانيـاً :إن مسيـرة التكامل العربى شهـدت محاولات متعددة لانتهاج مداخـل مكملة للتجارة، وخاصـة المدخـل الإنتاجى والاستثمارى، ومدخـل تعزيز البنية الأساسية. وتـم التعبير عن ذلك خـلال القمـم الاقتصادية والاجتماعيـة التنموية، بـدءًا من قمـة الكويت 2009 والتـى تضمنت قراراتهـا إتمام الربط الكهربائى، والربط بالسكك الحديديـة وتحديد المشروعات اللازمة، مع بيان التكلفة التقديرية وفق ما تم تقديمه من بيانات من الدول العربية .

ثالثاً : هناك عدد من العقبات التى حالت دون التطوير المأمول للتكامل الاقتصادى العربى، ومنها:

1 - ضعف المخصصات المالية المرصودة لمشروعات التكامل، وخاصة فى مجال البنية الأساسية.

2 - ضعف الالتزام ببعض القرارات ذات الصلة والصادرة عن مؤتمرات القمة ، وفي المجال الاقتصادى بالذات.

3 - التفـاوت بين الدول العربية من حيث درجـة التهيؤ لتنفيذ مشروعات التكامل الاقتصادى فـى مختلف المجالات، مع اشتـداد الحاجة إلى ذلك كما يبدو من اتساع الفجوة الغذائية العربية مثلا (قدرت قيمة الفجوة بنحو 33 مليار دولار عام 2017) .

هذا وقـد شهدت المناقشة التى أعقبت المحاضرة، عدداً مـن التساؤلات وبعض المداخلات القيمة، كما قدمت اقتراحات مهمة .

من بين التساؤلات ما يتعلق بأنصبة الدول العربية المختلفة فى التكلفة الإجمالية للمشروعات التى تم إقرارها فى القمم الاقتصادية.

ومـن المداخـلات، ما تقدم بها رئيس مجلـس إدارة هيئة وادى النيل للملاحة النهرية، كهيئة مصرية سودانية مشتركة، تقدم نموذجًا للعمل التكاملى المتطور .

وقـد تأسست الهيئة المذكورة عام 1975 وبدأ أسطولها النهرى بثلاثة سفن فقط ، ثم وصل تعداد السفـن إلـى 22 سفينة حتـى الآن، منهـا 20 سفينة لنقل البضائـع وخاصة اللحـوم والمواشى الحية، وباخرتان للركاب ، ويحتاج البعض منها إلى تجديد ويبحث عن التمويل الاستثمارى اللازم لذلك.

أما المقترحات فقد تركزت على أساليب تدبير التمويل اللازم للمشروعات العربية المقترحة، وخاصة فى مجال البنية الأساسية، مثل :

- إنشـاء بنـك أو تحالف بنكى متخصـص لتمويل استثمـارات البنية الأساسية علـى غرار البنك الآسيوى للبنية الأساسية الذى بادرت بالدعوة إليه الصين وقدمت أكبر جزء من رأس المال.
- استخـدام نظام B.O.T (البنـاء والتشغيل ونقل الملكية) مثل ما سيتم فى مشروع السكك الحديدية بين وادى حلفا والخرطوم .
- إنشاء صناديق خاصة لتمويل المشروعات فى بعض القطاعات الواعدة .

ملخص وقائع ورشة العمل الثانية :

التوسع الأفقى والتوسع الرأسى فى الزراعة العربية مع إشارة خاصة لجمهورية مصر العربية

فـى تمام الساعة السادسة من مساء يوم السبـت الموافق 17 نوفمبر 2018، عقدت ورشة العمل الثانية تحت عنوان «**التوسع الأفقى والتوسع الرأسى فى الزراعة العربية مع إشارة خاصة لجمهورية مصر العربية**»، تحدث فيها الدكتور أشرف كمال عباس،الأستاذ في معهد بحوث الاقتصاد الزراعي بالقاهرة، جمهورية مصر العربية. وفيما يلي النص الموجز للورقة التي قدمها.

تشيـر مختلف التجارب الدوليـة والإقليمية إلى أنه على مر التاريخ الحديـث فإن تحقيق التنمية الاقتصاديـة يصعـب إنجـازه بـدون تحقيـق تنمية زراعيـة مستدامة ، وهنـاك اتفاق فـى الأدبيات الاقتصادية على أن هناك محورين رئيسين لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة هما محورى التوسع الرأسى والتوسع الأفقى شريطة الحفاظ على حق الأجيال المستقبلية فى جنى ثمار التنمية.

ويواجـه الوطن العربى وفـى القلب منه مصر - من الناحيـة الجيوستراتيجية – العديد من التحديات لتحقيق كل من محورى التنمية الزراعية الأفقية والتنمية الزراعية الرأسية .

وتتمثـل التحديـات التى تواجـه التوسع الزراعـى الأفقى فى الوطن العربـى فى محدودية المـوارد الطبيعيـة الرئيسية للإنتاج الزراعـى نسبيًا وهى الأراضى والميـاه ، فتبلغ المساحة المزروعـة 71 مليـون فـدان بنسبة تقدر بحوالـى 5.3 % من المساحة الكليـة للوطن العربى وبنسبة تبلغ 1.45 % من المساحة المزروعة عالميًا.

كمـا أن المـورد الطبيعى الآخر للإنتاج الزراعى فى الوطن العربـى وهو مورد المياه يعانى من المحدوديـة الشديدة حيث أن العالـم العربى معظمه يقع فى المناطق الجافة وشبه الجافة ، ويبلغ إجمالـى الموارد المائية المتاحة بالوطن العربى حوالـى 260 مليار متر مكعب ، وينخفض نصيب الفـرد مـن المياه فى الوطن العربى الـى 700 متر مكعب وهو أقل من خـط الفقر المائى العالمى الذى يبلغ 1000 متر مكعب سنوياً ، وتشير الدراسات الى أن الوطن العربى بحاجة إلى حوالى 550 مليـار متـر مكعب سنوياً تبلغ عام 2025 وذلك فى حالة ثبـات معدلات النمو السكانى عند 2.1 %، أى أن الوطن العربى سيحتاج حوالى ضعف الموارد المائية المتاحة حاليًا، ومما يفاقم من أوضاع

الموارد المائية فى الوطن العربى أن أهم الأنهار الموجودة به النيل ودجله والفرات توجد منابعها خارج الوطن العربى ، مما يزيد من وطأه الضغوط السياسية فى هذا الصدد وبوجه عام فإن العالم العربى يعانى من اتساع قيمة الفجوة الغذائية ، مما يزيد من العبء على موازين المدفوعات ويعانى من انخفاض نسب الاكتفاء الذاتى فى المجموعات الغذائية الرئيسية وتوجد به أكبر دول مستوردة للقمح على مستوى العالم .

وعلى الرغم من أن مصر تحتل المرتبة الأولى بين دول الوطن العربى من حيث قيمة الناتج الزراعى إذ تبلغ مساهمتها فى الناتج الزراعى العربى 22 % ، الإ أنها تواجه تحديات كبيرة فيما يتعلق بالإنتاج الزراعى على الرغم من الإنجازات الكبيرة التى تحققت فى محور التوسع الرأسى بارتفاع متوسط الإنتاجية الفدانية واحتلالها مرتبة متقدمة فى إنتاجية المحاصيل مثل الأرز ، وقصب السكر ، لكن مصر أيضًا هى دولة مستوردة صافية للغذاء وتمثل الزيادة السكانية محدداً واضحًا فى هذه الحالة .

وتساهم الزراعة فى مصر بحوالى 11.6 % من الناتج المحلى الإجمالى فى 2017 ، ويبلغ معدل النمو السنوى لهذا الناتج 3.2 % فى نفس العام ، وتبلغ مساهمة الصادرات الزراعية فى الصادرات الكلية حوالى 22 % كما تبلغ نسبة العمالة فى القطاع الزراعى من العمالة الكلية 25.8 % ، وبلغت الاستمارات الكلية فى القطاع الزراعى 21.9 مليار جنيه .

أوضاع التوسع الرأسى فى الزراعة المصرية:

على الرغم من طبيعة المحددات التى تواجه تنمية القطاع الزراعى المصرى ، وعلى الرغم من أن استقراء التاريخ يوضح أن القطاع الزراعى المصرى لاقى إهمالاً خلال فترة طويلة تقلص فيه الدور التنموى للدولة كمحفز لتشجيع النشاط الاقتصادى الإنتاجى، فإن محور التوسع الرأسى من خلال زيادة الإنتاجية قد تحقق فيه إنجازات كبيرة من خلال دور المراكز البحثية الزراعية والجامعات خاصة مركز البحوث الزراعية الذى يمثل أكبر صرح علمى زراعى فى الشرق الأوسط فى استنباط الأصناف عالية الإنتاجية وتحسين المعاملات الزراعية، وتشير بعض الأرقام البسيطة أن إنتاج القمح قد تضاعف فى مصر منذ بداية الثمانيات من 1.4 طن إلى حوالى 2.9 طن للفدان حالياً ، كما ارتفع إنتاج الأرز من 2.5 طن للفدان إلى 4.5 طن للفدان كما أن مصر تحتل المرتبة الأولى فى إنتاجيته عالميًا لعدة سنوات ، كما تحتل مصر المرتبة العالمية الأولى فى إنتاجية قصب السكر عالميًا والذى ارتفع متوسط إنتاجيته من 34 طن للفدان إلى ما يزيد عن 50 طن للفدان ، كما تضاعف إنتاج الذرة الشامية من 1.8 طن للفدان إلى 3.6 طن للفدان .

أوضاع التوسع الأفقى فى الزراعة المصرية :

يعتبـر عهد محمد على البداية الحقيقيـة للتوسع الأفقي فى الزراعـة المصرية، وكان هناك دور كبيـر للدولة فـى استصلاح واستزراع الأراضـى بعد ثورة 23 يوليـو 1952 وخاصة فى حقبة الستينات.

وتبدو اليوم عدة مبررات أساسية لإقامة المشروعات الكبرى فى الزراعة المصرية :

1 - تناقص مساحة الأرض الزراعية.
2 - الحاجة لرفع نسب الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية.
3 - تزايد الضغط السكانى على المساحة المحصولية.
4 - الاقتـراب مـن الاستخدام الكامـل للأراضى القابلـة للزراعة فى محيـط الأراضى القديمة .

ومن أهم الدروس المستفادة فى مجال التوسع الأفقى ما يلي :

1 - أهمية فكر شمول التنمية.
2 - تعميق فكر التوطين وتهيئة البيئة الاجتماعية.
3 - التناسق فى الأداء بين الجهات المختلفة للدولة والمجتمع.
4 - إيجاد التوليفة المثلى للفئات المستهدفة لتوزيع الأراضى .
5 - إستغـلال مقومـات التمايز بين أقاليـم ومناطق الدولـة فى مشروعـات إستصلاح واستزراع الأراضى .

وقد أثرى النقاش مجموعة من المداخلات من السادة الحضور شارك فيه نخبة من الحضور من أهل الفكر والاختصاص.